

10 May 2007
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

الدورة الأولى

فيينا، ٣٠ نيسان/أبريل - ١١ أيار/مايو ٢٠٠٧

المسائل الإقليمية وضمانات الأمن

ورقة عمل مقدمة من جمهورية إيران الإسلامية

١ - ظلت مسألة أمن الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية التي هي أطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها قضية هامة منذ أن وضعت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

٢ - وأكد من جديد مؤتمر عام ٢٠٠٠ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار ، في الفقرة ٢ من الفصل المتعلق "بالمادة السابعة" من وثيقته الختامية على أن الإزالة التامة للأسلحة النووية هي الضمانة الوحيدة المطلقة ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، واتفق على أن ضمانات الأمن الملزمة قانوناً والتي تقدمها الدول الخمس الحائزة على الأسلحة النووية إلى الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية التي هي أطراف في معاهدة عدم الانتشار إنما تعزز نظام منع الانتشار النووي ودعا اللجنة التحضيرية إلى تقديم توصيات إلى مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥. وبناء على هذا الاتفاق، ورغم عجز اللجنة التحضيرية، فإن المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار مكلف بولاية واضحة تحوله اتخاذ قرار بشأن ضمانات الأمن السلبية.

٣ - ونعرب عن الأسف لأن عمليات الاستعراض السابقة قد جُردت من إمكانية تقديم توصيات بشأن ضمانات الأمن إلى مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥. لهذا، نقترح أن يوصي المؤتمر بأن ينشئ مؤتمر نزع السلاح لجنة مخصصة للعمل على وضع مشروع صك ملزم قانوناً بشأن تقديم الدول الخمس الحائزة على الأسلحة النووية ضمانات أمنية للدول غير الحائزة على الأسلحة النووية التي هي أطراف في المعاهدة، وأن يقدم مشروع الصك القانوني إلى المؤتمر الاستعراضي لينظر فيه ويعتمده.



٤ - وكخطوة أولى لمعالجة هاتين القضيتين التوأمين المتمثلتين في عدم مشروعية الاستخدام وضمانات الأمن السلبية، نعتقد، مثلما يقترح مجتمع المنظمات غير الحكومية، أنه ينبغي لمؤتمر عام ٢٠١٠ أن يتخذ قراراً "يقرر بموجبه حظر التهديد باستخدام أو استخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية".

٥ - ويشكل الهجوم والتهديد بشن هجوم على المرافق النووية السلمية مصدر قلق آخر ينبغي حظره فعلياً. بموجب قرار يصدره هذا المؤتمر وفقاً لقرارات مؤتمرات الاستعراض السابقة وللقرار ٥٣٣ الصادر عن المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٦ - فقد انقضت عقود ثلاثة منذ أن عرضت إيران هذه الفكرة للمرة الأولى في عام ١٩٧٤. وتدل القرارات المتعلقة بجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية التي ما برحت الجمعية العامة تتخذها بدون تصويت منذ عام ١٩٨٠ على أهمية تطبيق هذه الفكرة النبيلة في منطقة الشرق الأوسط الحيوية. كما اتخذ مجلس الأمن قرارات في هذا الشأن منها القرار ٤٨٧ (١٩٨١) والقرار ٦٨٧ (١٩٩١).

٧ - وتتناول المادة السابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي أشارت إليها أيضاً الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، الخطوات اللازمة للتشجيع على جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وعلى تحقيق أهداف وغايات قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، كما تؤكد من جديد حق أي مجموعة من الدول في إبرام معاهدات إقليمية تكفل عدم وجود أسلحة نووية على أراضيها. وهذا القرار الذي اتخذته مؤتمر عام ١٩٩٥ الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار كان أحد شروط تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى. وتأمل البلدان التي تشكل منطقة خالية من الأسلحة النووية، بالإضافة إلى منح بعضها البعض ضمانات متبادلة من أي هجوم نووي، بأن تنجو بنفسها من تهديدات الدول الحائزة على تلك الأسلحة بتلقيها ضمانات ملزمة قانوناً من خلال انضمامها إلى بروتوكولات المنطقة الخالية من الأسلحة النووية.

٨ - ونعتقد أن الاستقرار لا يمكن أن يتحقق في منطقة تسودها حالة من عدم التكافؤ في القدرات العسكرية، ولا سيما بحياسة الأسلحة النووية التي تسمح لطرف واحد أن يهدد جيرانه والمنطقة. وفي هذا الصدد، نعرب عن قلقنا الخاص إزاء التصريح الأخير الذي أدلى به رئيس وزراء النظام الصهيوني في مقابلة مع التلفزيون الألماني في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ والذي يتناقض مع فكرة جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، حيث أقر صراحة بحياسة إسرائيل للأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، فإن قيام هذا النظام سراً بتطوير وحياسة أسلحة نووية لا ينتهك فحسب المبادئ الأساسية للقانون الدولي

وأحكام ميثاق الأمم المتحدة ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وكذلك قرارات عديدة من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، إنما يتحدى أيضاً بجلاء مطالب وشواغل الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة متجاهلاً بإصرار وعناد المجتمع الدولي الذي ما فتئ يهيب بهذا النظام، مراراً وتكراراً، أن يتخلى عن الأسلحة النووية وينضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

٩ - وعلى هذا، فإن النظام الصهيوني يمثل العقبة الوحيدة أمام إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ولم يكن لهذه المناشدة الدولية لإحلال السلام والأمن في هذه المنطقة الاستراتيجية أي أثر، حيث أن هذا النظام كان منهمكاً منذ أيامه الأولى في استطلاع الخيار النووي. إننا نشدد على وجوب اتخاذ الخطوات اللازمة في مختلف المحافل الدولية لإنشاء هذه المنطقة. ونطالب أيضاً بالحظر التام والكامل لنقل كل ما يتصل بالبحال النووي من معدات أو معلومات أو مواد أو مرافق أو موارد أو أجهزة ولتقديم المساعدة في الميادين العلمية أو التكنولوجية ذات الصلة بالبحال النووي إلى النظام الصهيوني.

١٠ - ويملك النظام الصهيوني مخزوناً نووياً كبيراً مقروناً بالقذائف التسيارية بعيدة المدى التي لديها القدرة على إصابة أي هدف في الشرق الأوسط. غير أن هذا النظام قد رفض بعناد التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كما رفض تنفيذ اتفاقات الضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية والقرارات ذات الصلة بها رغم المطالب الدولية. وسيكون لذلك آثار خطيرة محتملة على أمن المنطقة وكذلك على مصداقية النظام العالمي لعدم الانتشار.

١١ - ولا يمكن للنظام الصهيوني مواصلة اضطلاحه بأنشطة نووية سرية وغير معلنة، وعدم امتثاله للعديد من القرارات الدولية الصادرة بوجه خاص عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعدم انضمامه إلى معاهدات عدم الانتشار ونزع السلاح وإلى اتفاق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية من جهة، واستمرار النهج التمييزي إزاء بلدان أخرى في المنطقة من جهة أخرى. ويتعين على المجتمع الدولي، بما فيه مؤتمر الاستعراض، أن يعالج على وجه السرعة التهديد الخطير المحتمل لأسلحة النظام الصهيوني النووية على سلم وأمن المنطقة والعالم.

١٢ - وتعتقد جمهورية إيران الإسلامية أن للمؤتمرات التي يتعين عليها استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية دوراً هاماً في جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية. ويتعين على المؤتمر أن يدين النظام الصهيوني لاستمراره إنشاء وتخزين ترسانات نووية وأن يعرب عن بالغ قلقه إزاء حيازة هذا النظام للأسلحة النووية وما لديه من قدرة نووية تشكل تهديداً خطيراً ومتواصلاً لأمن دول الجوار والدول الأخرى. وكمطلب حازم من مطالب المجتمع الدولي، فإنه من المتوقع أن تدعو هذه اللجنة جميع الأطراف كي تتخذ

خطوات جماعية عاجلة وعملية نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وأن تدعو، في انتظار إنشائها، النظام الصهيوني، وهو ليس طرفاً في المنطقة، إلى التخلي عن حيازة الأسلحة النووية والانضمام فوراً إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كطرف غير حائز على الأسلحة النووية، وإخضاع جميع مرافقه النووية على الفور لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويتعين على الوكالة الدولية للطاقة الذرية، باعتبارها المنظمة التقنية الدولية الوحيدة في هذا المجال، أن تعد تقريراً شاملاً عن القدرات النووية لإسرائيل وأن تطلع المجتمع الدولي باستمرار على أي تطور يحدث في هذا الصدد.